

ولادة للبحرين من رحم الهأسة

وصف ولي العهد ما جرى في دوار اللؤلؤة من سقوط للضحايا بأنه (المأساة)، وهو كذلك الى حد بعيد. لكن الأمم والشعوب هي التي تستفيد من الكوارث والأزمات والمآسي التي تمرّ بها، من أجل إعادة بناء الذات وتحسينها. ونظنّ أن ما يجري في البحرين، ليس كله سيئاً، فهناك في آخر النفق ضوء كبير.. وأمال عريضة بنظام سياسي أكثر رحابة، وتطورات أكثر احتراماً لحقوق الإنسان البحريني.

ما جرى مؤخراً في البحرين كشف لنا جميعاً نقاط ضعفنا، ومصادر قلقنا، وأخطائنا.. كما كشف فيما كشف أن هناك حدوداً للعبة السياسية، وأقنعنا بأن أحداً لا يستطيع أن يلغي الآخر، وأن قدرنا أن نعيش معاً وأن نبني البحرين الجديدة الحرة الديمقراطية التي تحترم إرادة شعبها، وتقّس التعددية الثقافية والمذهبية وحتى العرقية والدينية.

نحن لسنا على أبواب انفجار داخلي طائفي بين الشارعين السني والشيعي، أو سياسي - أمني بين السلطة والشعب. على العكس: نحن أقرب ما نكون الى الحوار والتفاهم والتلاقي، وتأسيس وضع سياسي جديد يتجاوز الآلام والمعاناة والأخطاء. من المؤكد أن الوضع القادم سينتج تعديلات دستورية، وسلسلة من الإصلاحات المتسارعة كانت متعثرة في أدراج البيروقراطية والإهمال والفساد.

ورغم التصعيد القائم بين المتخاصمين سياسياً، فإننا على أمل أن تقف البحرين على قدميها مجدداً، وأن يكون تراجعها الحقوقي وأزمته السياسية التي مضى عليها أكثر من شهر، مسألة مؤقتة، تحفز لانطلاقة تفتح الإنسدادات التي واجهها البرلمان والنخب الثقافية والحقوقية والسياسية كل في ميدانه.

ليس خطأ أن نبدأ من الصفر، لكن الخطأ أن ندمر ما تمّ انجازه.

وليس خطأ أن تأخذ المطالبات حدوداً قصوى، ولكن الخطأ أن لا ندرك بأن الآخرين المختلفين معنا حقوقاً مماثلة تستوجب الإحترام والمحافظة عليها.

ومن الضروري أن يتوسع هامش النقد وإن كان شديد القسوة، خاصة في ظرف استثنائي تمرّ به البحرين، ولكن من المعيب أن لا ننزّه ألسنتنا عن الشتائم تجاه بعضنا البعض وتجاه شخصياتنا ورموزنا السياسية والدينية.

ومن حقّ كل واحد منا أن يدافع عن حقوقه كشخص وكيونونة، ولكن من واجبه أن يدرك بأن شريكه في الوطن له حقوق مماثلة، اعتماداً على مبدأ المساواة في المواطنة ومنع التمييز.

البحرين بلد السنّة والشيعية.. ومن الجريمة بمكان تحويل الخلاف السياسي الى خلاف طائفي، وشقّ الصف بين مواطنين يستحيل عليهم إلا أن يعيشوا معاً، وقدرهم أن يبنيوا هويتهم الوطنية ويرسخونها وقت المحن أكثر منها وقت الأفراح.

أيها السياسيون: لا تحرقوا البحرين بنار الطائفية والإستئثار الفتوي؛ وليس أمامكم من مخرج إلا أن تتحاوروا وتتنازّلوا لبعضكم البعض، من أجل البحرين الوطن والشعب. حينها يصبح ما جرى في ميدان اللؤلؤة - رغم قسوته على النفس - ذا فائدة ومعنى للأحياء والشهداء: (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم).

اقرأ

٢ أحداث البحرين:

التغطية الحقوقية والإعلامية

٣ البحرين: قواعد

لجنة تقصي الحقائق

٤ لإصلاح عميق:

الحوار.. الآن!

٦ أمنستي: البحرين

عند مفترق طرق

٨ انتكاسة حقوقية

والحوار هو الحل

١٠ المؤسسة الوطنية:

تحدي الوجود

١١ الملكيّة الدستوريّة التوافقية

أحداث البحرين:

التغطية الحقوقية والإعلامية

للإعلام الرسمي المصري، ولا التونسي، ولا الليبي واليمني. وفي الجملة، فإن حضور الإعلام الخارجي بكثافة، وتزايد التقارير الصحافية والتلفزيونية عن البحرين، قدّم صورة واضحة للمشهد السياسي البحريني، حيث كشف عن مخاوف الأطراف السياسية (الحكومية والشعبية) ومطالبها، كما كشف حجم القوى السياسية في الشارع البحريني، وقدّم توضيحاً لاتجاهات الرأي العام واهتماماته وحدود تطلعاته، كما كشف أيضاً حجم الأخطاء ومواطن الضعف والنقص في أداء الجهاز الحكومي برمته. زد على ذلك، فإن حضور الإعلام الأجنبي وطريقة

المحلي، والأطراف المتجاوزة لحقوق الإنسان. مازالت المنظمات الحقوقية تتابع وترصد الأحداث أولاً بأول، وبعضها يستعدّ لإصدار تقارير مطولة تشرح ما حدث وكيف وقعت الانتهاكات، وعادة ما تختتم تلك التقارير بتوصيات عملية وقانونية تطالب الحكومة بتطبيقها منعاً لتفاقم تلك الانتهاكات. يترافق مع الحضور الحقوقي، حضور إعلامي لم تشهد البحرين من قبل. فالمؤسسات الإعلامية الكبرى متواجدة في الشارع وبين المتظاهرين ولدى رجال الحكومة والمعارضة. وكالات الأنباء الرئيسية حاضرة: رويترز، الفرنسية، الألمانية، أسوشيتدبرس، والعديد من

شأن الأحداث المشابهة في العالم العربي، شهدت البحرين منذ ١٤ فبراير الماضي حضوراً مكثفاً للإعلام العربي والدولي، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الوفود السياسية الأوروبية والأميركية والخليجية التي جاءت الى البحرين محاولة التعرف على الأوضاع، وتقديم النصائح لمختلف الفرقاء السياسيين، والدعم للنظام السياسي القائم.

حضور المنظمات الحقوقية الدولية، كمنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها، كان لافتاً، حيث التقت وفودها - في مهمات تقصي للحقائق - مع المسؤولين والمتظاهرين ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وعوائل الضحايا، والجمعيات السياسية. واطلعت تلك الوفود على أوضاع المستشفيات التي نقل اليها القتلى، وقابلوا الجرحى والمرضى والأطباء وكل من اعتقدوا أنه يفيدهم في معرفة الحقائق على الأرض. وقد أصدرت تلك المنظمات عدداً غير قليل من البيانات، كان طابعها العام التنديد باستخدام العنف ضد المتظاهرين، وحملت دعوات تطالب بالتحقيق فيما جرى من سقوط للضحايا والتعرف على أسباب المصادمات بين رجال الأمن والمتظاهرين؛ كما طالبت تلك المنظمات بمساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة الى تعويض الضحايا، واتخاذ إجراءات قانونية وإدارية ومؤسسية لمنع تكرار ما جرى. لا ننس هنا، في المقابل، أن المنظمات الحقوقية الدولية أصدرت بيانات ترحيب بإطلاق سراح العشرات من المحتجزين والمحكومين على خلفية الأحداث الأمنية والسياسية، كما رحبت بتشكيل لجنة التحقيق بأمر الملك.

بهذا المعنى فإن هذا الحضور اللافت للمنظمات الحقوقية، وتواصله المكثف مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني والقوى السياسية، مثل أداة ضغط وضبط للتصرفات غير الرشيدة التي قد يقوم بها أي طرف من الأطراف، خاصة وأنه ترافق مع سلسلة من البيانات المتسارعة التي تكشف عن طبيعة المشهد



تغطيته قد ساعد على توسعة هامش حرية التعبير، كما ساهم في إنضاج الخطاب السياسي العام. ولا يفوتنا أيضاً أن نشير، بأن قدراً هائلاً من الإشاعات قد انتشرت في الأيام الأولى للأحداث، ما استدعى الأطراف السياسية الى مخاطبة الرأي العام مباشرة، وتوضيح الحقائق من وجهة نظرها، كما فعل ولي العهد ووزير الخارجية ورموز المعارضة سواء في الميدان أو في مقابلات مع الفضائيات. ما نخلص إليه هو أن الحضور الإعلامي والسياسي والحقوقي، الدولي والمحلي، مفيد للبحرين خاصة في هذا الوقت لكي يكون العالم شاهداً ومساهماً وناصباً. وما نأمل هو أن تبقى البحرين مفتوحة لكل وسائل الإعلام، ولكل المنظمات الحقوقية، لكي يكون حضورها مشرعاً حسب القانون، وليس حسب تطور الظروف والأوضاع.

الوكالات العربية والأجنبية الأخرى. مثل ذلك حدث بالنسبة للقنوات الفضائية التي ترسل تقاريرها من البحرين بشكل مستمر: كالبي بي سي، والسي إن إن، والى حد ما الجزيرة، والعربية، وغيرها. كل المحطات تقريباً متواجدة، بل هناك ما يشبه البث المباشر على الإنترنت، فضلاً عن استخدام التويتر والفيس بوك بشكل كبير جداً لنقل الأحداث والصور والأخبار في لحظتها. ليست هناك مضايقات أو ضغوط تمارس على المنظمات الحقوقية او الإعلام الأجنبي. وبالنسبة للإعلام الرسمي فإنه وجد نفسه في زحمة البث الفضائي مضطراً لتكييف ذاته وإصلاح خطابه بما يتماشى مع المعطيات السياسية الجديدة. وقد تم ذلك، وبشكل سريع، حيث نزل التلفزيون الرسمي الى دوار اللؤلؤة وجامع الفاتح ليغطي على الهواء مباشرة آراء المعتصمين ومطالبهم وحتى شتائمهم، وعرض كل وجهات النظر المختلفة. مثل هذا لم يحدث

البحرين: قواعد عهلية للجنة تقصي الحقائق

تطلب من السلطات البحرينية توقيف تلك الفئات عن مزاوله العمل لحين الانتهاء من التحقيق وإصدار التوصيات. ■ تتمتع اللجنة، ضمن أمور أخرى، بصلاحيه تحديد مستوى القوة المستخدم من جانب الشرطة وقوات الأمن البحرينية وأجهزة إنفاذ القانون، وتناسبية الاستخدام، ومدى التزام الشرطة وقوات الأمن البحرينية بقواعد القانون الدولي الإنساني في مثل هذه الحالات، ومدى التزامها بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية، التي تنص على أنه لا يمكن اللجوء للقوة المميتة إلا في حالة كونها لا مفرّ منها لحماية الأرواح، ويجب ألا تُمارس إلا مع ضبط النفس، وبشكل متناسب مع الحدث.

■ تتمتع اللجنة بالتحقيق في الإطار القانوني لمملكة البحرين، مع ملاحظة مدى تطابقه مع المبادئ الدولية التي تطالب الحكومات بـ (ضمان أن الاستخدام المتعسف أو المسمي للقوة والأسلحة النارية من قبل قوات إنفاذ القانون يُعاقب عليه كجريمة بموجب قوانين الدولة).

■ تتمتع لجنة التحقيق بالنظر في مزاعم منع الأطباء والعاملين الصحيين من تقديم الرعاية للجرحى، ومن نقلهم إلى المرافق المناسبة لاسعافهم، كما عليها أيضاً التحقيق في مزاعم تعرض العاملين في الحقل الصحي للهجوم وللإصابة أثناء محاولتهم العناية بالجرحى وإسعاف المصابين.

■ علنية التقرير: تعمل لجنة التحقيق على جعل ما يتوصل إليه التحقيق علنياً ونشره في كافة الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية، شاملاً التوصيات بما فيها تقديم من تثبتت مسؤوليتهم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية وقوانين البحرين.

شهدت البحرين أحداثاً شهر فبراير المنصرم نجمت عن الاستخدام المفرط للقوة من قبل الأجهزة الأمنية، وذلك في مواجهات المسيرات والاعتصامات التي دعا إليها ونظمها مجموعات شبابية داخل البحرين. وكان لسقوط عدد من الضحايا والقتلى وقع كبير على المواطن البحريني العادي، ناهيك عن منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني التي بادرت بشجب ردة فعل القوات الأمنية غير المناسبة، ومطالبتها بالتحقيق فيما حدث، ومساءلة الجناة.

وتماشياً مع هذا الخط.. هذه مساهمة في كيفية معالجة الوضع من وجهة نظر منظمة عاملة في مجال حقوق الإنسان، يهتما أن تتم معالجة القضايا في هذا الإطار. وتمثل النقاط التالية قواعد ومبادئ عامة يمكن البناء عليها والاسترشاد بها، فهي ليست كاملة، ولكنها تساعد السلطات البحرينية على إجراء تحقيق وافٍ وشامل ومستقل فيما حدث. وتشمل القواعد هذه ما يلي:

■ يكون للجنة صلاحية الحصول على المعلومات بسهولة من الجهات الحكومية المختصة، بما فيها الملفات والتقارير الطبية الخاصة بالضحايا والمصابين، وكذلك الملفات الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون، والأوامر التي صدرت إليها. وعلى تلك الجهات تقديم المعلومات دون تأخير أو تسويق أو بيروقراطية.

■ وضع خطة لحماية الضحايا والشهود المحتملين، والتأكيد على عدم تعرضهم لأي نوع من أنواع التهديد أو الترغيب أو الانتقام من أية جهة كانت. وتتضمن الخطة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان سلامة الضحايا والشهود والأفراد الذين يرغبون في الإدلاء بشهادتهم، خاصة العاملين بأجهزة الدولة من أطباء وعاملين صحيين وعاملين بأجهزة إنفاذ القانون.

■ تتمتع اللجنة بصلاحيه التحقيق مع رجال الشرطة والعاملين بكافة أجهزة إنفاذ القانون الذين يحتمل تورطهم في عملية إطلاق النار، أو أية جهة عملت على تفاقم الوضع، بغض النظر عن مكانة تلك الجهة، ويكون للجنة الحق في أن

■ تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث، على أن تكون عضويتها مستقلة عن الإنتماءات الحزبية، والولاء الطائفي لأي جهة. ومن الأفضل أن تضم ناشطين في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وأطباء وعاملين في المجال الصحي، وخبراء في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي مجال القانون الجنائي الدولي، ومهنيين من الجانب الأمني والعسكري. ليس ثمة ما يمنع من إشراك خبراء من خارج البحرين لتقديم النصح والمشورة المهنية.

■ وضع صلاحيات واضحة ومحددة وعملية للجنة التحقيق، مع تحديد الإطار الزمني لتقديم تقريرها والتوصيات. وتلتزم حكومة البحرين بالأخذ بما يتوصل إليه التقرير وتنفيذ التوصيات.

■ إشراك الجهات ذات الصلة من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في وضع صلاحيات لجنة التحقيق.

■ تتمتع لجنة التحقيق بصلاحيات حقيقية تمكنها من القيام بمهامها دون قيود أو شروط، بما فيها الاتصال بالضحايا وأسرهم والشهود.

كي يتحقق الإصلاح العميق

الحوار.. الآن!

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

الغضب، والكثير من الحزن، وأود في هذه المناسبة أن أعبر عن خالص التعازي لجميع العائلات البحرينية التي فقدت أعضاء عليها، ولجميع العائلات التي جرح ابناؤها، نحن أسفون جداً، إنها مأساة فظيعة للشعب البحريني).

واضح أن الحكومة البحرينية تعترف بأنها أخطأت، وعبرت عن ذلك على لسان وزير الداخلية، الذي اعتذر عما حدث عبر التلفزيون، ثم أعلنت الحكومة يوم حداد وطني. ليس في وارد أحد تكرار الخطأ الذي نتج عن التخبط بنظرنا، ولهذا لا حلول للمشاكل عبر (العصلات) ولا (الشارع). لم يستوعب المسؤولون ولا المراقبون حقيقة ما جرى من تجاوزات وتفاصيل الأوضاع، لذا كان تشكيل لجنة التحقيق، وقد عبر ولي العهد عن حاجته للوقت: (نحتاج فترة لنقيم ما صار) حسب قوله، أو قوله: (كيف حدث ذلك، سنناقش الأمر وندرسه ملياً ونفهمه بعمق).

لكن الشيخ سلمان يدرك أن هناك أموراً عديدة تشكل الخلفية غير المرئية للأحداث. لم يندد ولي العهد بالمتظاهرين والمعتصمين، ولم يقل بأنه لاحق لهم بالتظاهر، أو شكك في نواياهم. قال بأن (المتظاهرين يمثلون شريحة هامة من مجتمعنا البحريني وقناعاته السياسية

البحرين في هذا الوضع). وأضاف: (نحن اليوم على مفترق طريق، أبناء يخرجون وهم يعتقدون أن ليس لهم مستقبل في البلد، وآخرون يخرجون من محبة ومن حرص على مكتسبات الوطن، لكن هذا الوطن للجميع ليس لفئة على فئة، لا هو للسنة ولا هو للشعبة، هو للبحرينيين). وقال للسي إن إن (٢٠١١/٢/١٩): (هذه ليست البحرين التي أعرفها، لم أكن أتصور أنني أعيش مثل هذا اليوم، وأن مثل هذه الأمور ستحدث في البحرين).

من أهم أسباب الأحداث هو (عدم الثقة) وقد تعمق هذا الشعور بين المسؤولين والمعارضين بعد سقوط الضحايا. من الصعب جداً بناء نظام سياسي مستقر دون توفير الحدود الدنيا من الثقة بين صانعي القرار واللاعبين السياسيين الآخرين. ولي العهد كان مدركاً لهذه القضية كما الآخرون. قال لسي إن إن في (٢٠١١/٢/١٩): (مهمتنا تتمثل أساساً في بناء ما يكفي من الثقة مع الأطراف المعتدلة في البلاد، حتى نتمكن من تجاوز هذه المشكلة.. كدنا نخسر أنفسنا وروحنا جراء ما حدث بالأمس. لقد كان يوماً عصيباً).

غير أن ما حدث من استخدام للقوة ضد المعتصمين وأدى إلى مقتل سبعة منهم وجرح العشرات، وعدد من رجال الأمن.. له أسبابه الأخرى، وله تداعياته ونتائجه التي ستكون إيجابية في النهاية. لا يمكن طي الأحداث، واعتبار ما جرى أمراً سهلاً يمكن التغاضي عنه. ولي العهد قال بأن (هناك الكثير من

مضى على البحرين عقد من الزمان والحديث عن المشروع الإصلاحى مستمر في ميادينه المتعددة. ولا يكاد يمر أسبوع دون أن تسمع تصريحاً لمسؤول كبير يؤكد فيه على حكم القانون، ومرجعية الدستور، واحترام حقوق المواطنين، والتزام المعاهدات الدولية، والشفافية وحرية التعبير، واحترام المعارضة، وغير ذلك. وكانت هناك منجزات واضحة على الأرض أيضاً مثل الإنتخابات ومساحات واسعة من حرية التعبير، ومحاولات إصلاح الوضع الخدمي، كما في الضمان الإجتماعي. ولكن وفجأة تأتي طلقات الرصاص لتصوب الى رأس مشروع الإصلاح، أكثر مما صوّبت الى صدور المتظاهرين!

لقد قرأنا في أعين المواطنين وسمعناهم يتحدثون بعد سقوط الضحايا: هذه ليست البحرين التي نعرفها. كان هذا الكلام تلقائياً. ولا يختلف الحال عند المسؤولين، فقد أدركوا في اللحظات الأولى أن خطأ كبيراً قد وقع، وما كاد الملك يبدي تعازيه مساء ٢٠١١/٢/١٥ لسقوط مواطنين إثنين قتلى، إلا وخطأ آخر أكبر يتلوه، ليشكل صدمة أكبر من سابقتها، عبر عنها مباشرة بعد أحداث (اللؤلؤة) ولي العهد حين توجه الى مبنى التلفزيون مساء ٢٠١١/٢/١٨ وخاطب المواطنين قائلاً: (هذا أصعب يوم يمر علينا... ما خسرناه في هذه الأيام صعب استعادته، لكن أنا مقتنع بعمل المخلصين.. أنا لم أشعر أننا في البحرين، ولا توقعت أن نكون نحن في

الطائفي، وتتجنب الإصطدام مع قوى الأمن، وتعطيل المصالح العامة.

هناك خشية من فقدان السيطرة على الشارع من قبل المعارضة مثلما كان الحال من قبل الحكومة. البيانات الأخيرة للجمعيات السياسية المعارضة أخذت منحى التهدة للشارع، وإدانة بعض التصرفات مثل منع الطلبة من الذهاب الى المدارس، وما حدث في المرفأ المالي، وغيرهما. كانت الحكومة تقول ممثلة في الملك (٢٠١١/٢/٢٢): (إن الميادين العامة ليست المكان المناسب للحوار الوطني إنما المناسب هو الجلوس على طاولة الحوار الوطني). وأما ولي العهد فقد دعا الى تهدئة الشارع فوراً، إذ (لا نستطيع ان نعيش أياماً متتالية بهذه الطريقة وننزل في هذه الفوضى).. وعبر من مخاوفه بالقول أن هناك (دولاً كثيرة دخلت حروباً أهلية، ودولاً كثيرة تفككت من الداخل لأنه لم يقف العقلاء وقالوا كفاية... البحرين ما عمرها شافت روحها كدولة بوليسية، صارت أخطاء، صارت مزایدات، صلحنا أنفسنا.. اليوم نحن على مفترق طريق، لا أقبل أبداً أن أبناء الوطن يتحاربون بين بعضهم البعض)(٢٠١١/٢/١٨).

لقد استخدمت القوى السياسية الشارع كقوة ضاغطة على الحكومة لتحقيق بعض التنازلات السياسية، ويبدو أن الحكومة استجابت لذلك بقدر ما، لكن الإستمرار في استخدام ورقة الشارع هذه قد تدفع بالوضع الى المزيد من التردّي والخطورة، خاصة وأن شارعاً سنياً أخذ بالتشكل، وعبر عن نفسه في الميادين والساحات العامة.

حتى لا تفلت الأمور، وتضيق الفرص لإحداث تطور كبير في البناء السياسي البحريني، ومنعاً للتصدعات الاجتماعية والفتن الطائفية التي تطل برأسها، نعتقد بأن توقيت الحوار الوطني المثالي قد آن، ونتمنى أن لا يزف.

(إعادة النظر في طرق توزيع التنمية) لتركز على التطوير السياسي والعدالة، وتعزيز الوضع الاقتصادي، وتأكيد مواصلة الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وسواها).

×× الحاجة لإصلاحات عميقة: هناك إدراك عام بأن تغييراً عميقاً في البنية السياسية صار مطلوباً، فمطالب الجمهور تصاعدت بشكل حاد، والأوضاع الإقليمية والدولية تدفع باتجاه إحداث إصلاحات راديكالية في كل المنطقة،



خاصة بعد الثورات المتكررة في تونس ومصر واليمن وليبيا وغيرها. ثم إن المشروع الإصلاحية بحاجة الى تجديد، وقد جاءت المناسبة - وإن كانت أليمة - للقيام بخطوات إصلاحية ودستورية وإدارية واسعة.

لكن لا بدّ من بداية للقيام بهذا. الحكومة تؤيد الإصلاحات ولكن عبر طاولة الحوار، وأعلنت أنها مستعدة لمناقشة كل الموضوعات بدون سقف، أو حسب تعبير ولي العهد (٢٠١١/٢/٢٧): (جميع القضايا يجب أن تطرح على مائدة الحوار الوطني، ليست هناك خطوط حمراء في الحوار بين البحرينيين من خلال التوافق). بيد أن القوى السياسية وضعت شروطاً قبل الحوار، ما أدى الى تأجيله، فظهرت قوى تصلّبت في مطالبها رافضة فكرة الحوار أصلاً، وهي تدفع باتجاه العصيان المدني، في حين أن أكثرية القوى السياسية ترفع شعار إصلاح النظام، وترفض الصراع

وسنحرص على سلامتهم). وقال بأن نوايا حسنة كانت وراء انطلاق الأحداث، أي التظاهرات (٢٠١١/٢/١٩). وبدأ ولي العهد في مراجعة سريعة للوضع، وتقييم للماضي، حيث أوضح أسباب التوتر والإصطدام والتظاهر والإعتصام في تصريحات مختلفة منها:

×× تباطؤ الإصلاحات: في لقاء مباشر مع التلفزيون الرسمي (٢٠١١/٢/١٨) قال بأن عجلة الإصلاح كانت بطيئة: (طبعاً بطيئة، ولو



لم تكن بطيئة.. ما وصلنا الى هذا الوضع، فيجب أن نراجع ونسأل أنفسنا: ماذا سنفعل لتفادي وضع مثل هذا؟). وسئل: لماذا وصلنا الى هذه اللحظة؟ أجاب: (الأسباب عديدة: نلخص الموضوع في عدم الاهتمام، وتهميش بعض المطالب الأساسية، فنحن نريد أن نصلح هذا الوضع، نريد ألا يتكرر هذا الوضع مرة ثانية). وقال ولي العهد لقناة العربية (٢٠١١/٢/١٩): (الشيء الأكيد هو أن ما تحقّق حتى الآن لم يكن كافياً، وأنه لا بد من إنجاز المزيد).

×× التمييز: وهو سبب آخر تكمن خلفه الأحداث، فقد سئل ولي العهد عن معالجة التمييز، فلم ينفه، وقال في (٢٠١١/٢/٢٧): (البحرين بلد متنوع، وذو مكونات مختلفة. ولكن القضايا والتحديات بحاجة إلى معالجات مستمرة ولكنها تتطلب بعض الوقت). وقبل ذلك في (٢٠١١/٢/٢١) قال بأن الخروج من الأزمة يتطلب فيما يتطلب:

أهنستي: حقوق الإنسان في البحرين عند مفترق الطرق

تراخيصها. ويجب على المنظمات غير الحكومية الحصول على إذن من وزارة التنمية الاجتماعية لكي يتسنى لها الحصول على تمويل من خارج البلاد، ويجب أن تعلن ما هو الغرض من التمويل. ويجب عليها أيضاً الحصول على إذن لتنظيم اجتماعات محلية ودولية، وحلقات التدريب، أو أي ورش عمل تتناول قضايا حقوق الإنسان.

جاءت توصيات تقرير منظمة العفو شاملة وفي إطار النتائج التي توصل إليها وفدها الذي زار البحرين في شهر أكتوبر ٢٠١٠. لقد حث التقرير الحكومة البحرينية على اتخاذ عدد من الخطوات الفورية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، ومنع ارتكاب المزيد منها. كما أوصى التقرير السلطات البحرينية بالتحقيق الشامل والمستقل والسريع في جميع قضايا مزاعم التعذيب، وأن تدين ممارسات التعذيب، والإعلان بشكل لا لبس فيه أنه لن يتم التسامح مع مثل هذه الانتهاكات.

كما أشار التقرير الى ضرورة إنشاء آليات قضائية فعالة لضمان الحق في محاكمة عادلة في الممارسة العملية، بما في ذلك الحق في أن يُحاكم المتهم أمام محكمة مستقلة ومحايدة، والحق في الحصول على محامي دفاع من اختياره في جميع مراحل إجراءات المحاكمة، والحق في البراءة حتى تثبت إدانته وفقاً للقانون.

وفي مجال حرية التعبير، أوصى التقرير باحترام وحماية الحق في

القانون أيضاً تهديداً لممارسة الحق المشروع في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات وحرية التجمع.

وأشار التقرير إلى إنشاء أكثر من ٥٠٠ منظمة غير حكومية في البحرين على مدار العقد الماضي وأنها تعمل على مجموعة من قضايا حقوق الإنسان على نطاق واسع بما في ذلك حقوق الطفل والمرأة، وحقوق العمال المهاجرين والاتجار بالبشر. وأشار إلى أن عدداً قليلاً منها يعمل في مجال رصد وتوثيق ونشر

تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف بأن اثنتين من هذه المنظمات، وهما مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان قد تم حظرهما في ٢٠٠٤ لانتهاكهما القانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٩، والذي ينظم أنشطة المنظمات غير الحكومية. وتابع التقرير بأنه على الرغم من الحظر ظل المركز والجمعية يواصلان نشر تقارير عن مختلف قضايا حقوق الإنسان، وبخاصة الانتهاكات على أيدي قوات الأمن، من خلال شبكة الإنترنت.

تقرير العفو الدولية أفاد بأن المنظمات غير الحكومية ظلت تواجه قيوداً شديدة بموجب القانون رقم ٢١ لعام ١٩٨٩، والذي يمنعها من الانخراط في النشاط السياسي. ويسمح هذا القانون لوزارة التنمية الاجتماعية بالتدخل في الشؤون الداخلية وأنشطة المنظمات غير الحكومية، والوصول إلى ملفاتها، وتعليق مكاتبها التنفيذية، وسحب

أصدرت منظمة العفو الدولية يوم الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين تحت عنوان: (حملة قمع في البحرين... حقوق الإنسان عند مفترق الطرق)؛ حيث أشارت منظمة العفو الدولية إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين منذ منتصف أغسطس ٢٠١٠؛ وتناول التقرير عدداً من قضايا حقوق الإنسان المهمة منها: المحاكمة العادلة، التعذيب، حرية التعبير، وحرية التنقل.

وأشار التقرير في مجمله إلى أن البحرين تقف عند مفترق الطرق فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن سنوات من التقدم في مجال الإصلاحات التي تحققت منذ العام ٢٠٠١ أصبحت الآن في وضع لا يتناسب مع الطموحات التي رسمتها البحرين، ولا يتفق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا حتى مع دستور مملكة البحرين. وشمل التراجع في مجال حقوق الإنسان انتهاكات لحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، وكذلك زيادة القيود المفروضة على جمعيات حقوق الإنسان. وفي إطار سير العدالة والمحاكمات العادلة، أشار التقرير لوقائع جلسات محاكمة ما يسمى بـ (المخطط الإرهابي) وأبدى ملاحظاته حولها. وأشار التقرير إلى أن قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ يحتوي تعريفاً فضفاضاً وأكثر غموضاً للإرهاب، مما يقوّض مبدأ الشرعية، الأمر الذي يتطلب أن تُصاغ القوانين بوضوح ودقة لتمكين الأفراد من معرفة ما يشكل جريمة. كما يشكل

حرية التعبير، بما في ذلك حرية الإعلام، بما يتوافق مع التزامات البحرين بموجب القانون الدولي. وأوصى التقرير باحترام وحماية الحق في حرية التنقل وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وتوفير الضمانات لمنظمات حقوق الإنسان وكذلك حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتمكينهم من القيام بعملهم من دون

مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية المراجعة الدورية الشاملة.

وفي إطار عملية الإصلاح.. أشار التقرير إلى مصادقة البحرين على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٢، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠٠٤،

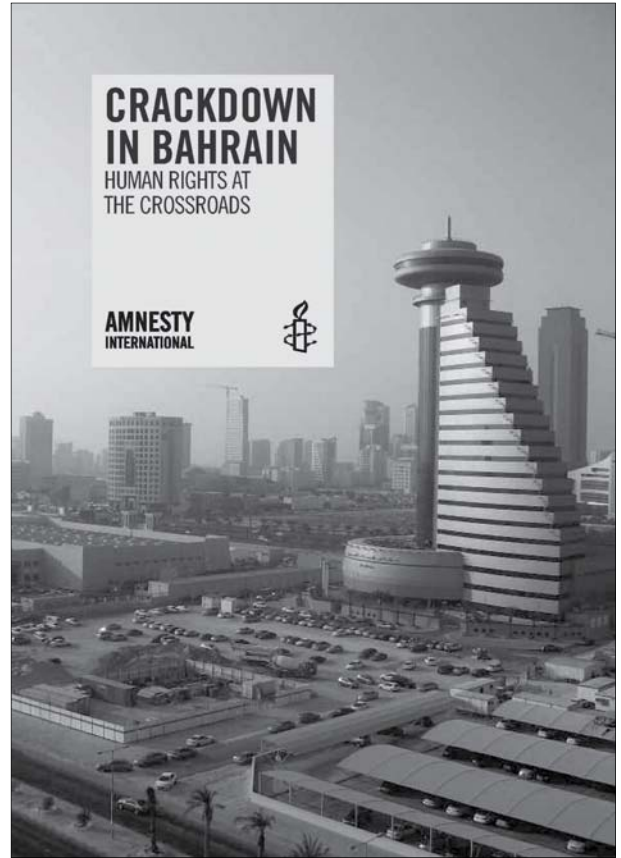
والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠٠٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠٧. كما أصبحت البحرين طرفاً في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة البحرينية اعتمدت قوانين جديدة فيما يتعلق بإقامة العدل، وتكوين الجمعيات السياسية وغيرها،

كما أنشأت المجلس الأعلى للقضاء في عام ٢٠٠٠ والمحكمة الدستورية العليا في عام ٢٠٠٥.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أرسلت وفداً إلى البحرين لتقصي الحقائق في أكتوبر ٢٠١٠ للبحث في بواعث القلق التي صاحبت الأحداث الأمنية التي وقعت في الفترة بين شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠١٠

وما صاحبها من اعتقالات ومعاملة الموقوفين على ذمة هذه القضايا. واستند تقرير منظمة العفو الدولية على نتائج تلك الزيارة. وأشار التقرير إلى اللقاءات الميدانية التي عقدها الوفد خلال زيارته إلى البحرين مع كبار المسؤولين الحكوميين (من بينهم وزراء الداخلية والعدل والشؤون الإسلامية والتنمية الاجتماعية والخارجية والإعلام والنائب العام). كما التقى الوفد بأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب؛ وحضر الوفد جلسات بعض المحاكمات التي انعقدت وقام بمراقبتها.

وأشار التقرير إلى حصول وفد منظمة العفو الدولية على تأكيدات من جميع المسؤولين الرسميين الذين التقاهم بالتزام الحكومة البحرينية بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، والنظر في أية ادعاءات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.. تلقت منظمة العفو انتباه الحكومة البحرينية إليها. كما أشار التقرير إلى تعهدات البحرين بموجب الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها شاملة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب). وقالت المنظمة في هذا الصدد: (في تصديقها على هذه المعاهدات، وعدت حكومة البحرين كلا من البحرينيين والمجتمع الدولي بأنها سوف تدعم وتحترم أحكام تلك الاتفاقيات. ويجب على البحرين أن تفعل ذلك).



التدخل فيه أو إعاقته.

من ناحية أخرى دعا التقرير حكومة البحرين - وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني - إلى إجراء مراجعة جادة لعدد من التشريعات البحرينية، بهدف جعلها متوافقة تماماً مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإيفاءاً لالتزامات البحرين أمام

رئيس المرصد في حوار مع (الأيام)

انتكاسة حقوقية والحوار هو الحل

أجرى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن موسى الشفيعي، حواراً مع صحيفة الأيام البحرينية (٢٠١١/٣/٤) تناول فيه عدداً من الموضوعات السياسية والحقوقية التي لاتزال تشهدها مملكة البحرين. وقد أكد الشفيعي على أن البحرين شهدت انتكاسة على الصعيد الحقوقي، وشدد على ضرورة الحوار وإجراء تغييرات سياسية وحقوقية، ودعا الى المحافظة على ما تم إنجازه خلال السنوات العشر الماضية. فيما يلي نص الحوار.

جرت خلال الأيام الماضية حوادث مؤسفة مرت بالبلاء، كيف ترونها من منظوركم كناشط حقوقي ورئيس المرصد البحريني لحقوق الإنسان؟

كل ما جرى كان صدمة لي ولغيري فيما أظن. كان مدهشاً ومؤسفاً سقوط عدد غير قليل من الضحايا القتلى والجرحي. الأحداث كانت متسارعة؛ والزمن لم يترك لأحد مجالاً للتفكير والتخطيط. كان مفاجئاً انشقاق المجتمع الى شارعين طائفيين بهذه الحدة المتصاعدة. كان مفاجئاً الأداء الضعيف للحكومة في مجالات مختلفة. وكان مفاجئاً أيضاً تطوّر المطالب وتصاعدها الى أقصاها مما كشف عن إعادة انتاج ما جرى في دول أخرى من العالم العربي. المفاجآت كثيرة، ولكن السؤال: هل تم استيعابها؟ أجيب: ليس بعد.

ولكن كنا بخير، فما الذي جرى ولماذا حدث مثل هذا الانقلاب في الأوضاع؟

العامل الأساس هو ذاتي: هناك قصور في المشروع الإصلاحي، حيث فقد زخمه منذ مدة، وقد أوضح ولي العهد بأن المشروع الإصلاحي كان بطيئاً ولم يصل الى جميع فئات المجتمع. السلطة التنفيذية لم تكن بمستوى القرارات الكبرى التي اتخذت، كما لم يكن أداء الوزارات جيداً

مفاجئاً للحكومة أيضاً. الأخيرة تتساءل: هل هذا شعبنا؟ والمعارضة تقول: هل هذه هي حكومتنا؟ كأن كل جهة تريد إعادة استكشاف الآخر، أو كأن عامل عدم الثقة قد مضى بعيداً في تشكيل صورة خاطئة وضبابية لا تساعد على رسم صورة تقارب الحقيقة للأوضاع.

المعارضة لها تحدياتها هي الأخرى..

إنها تحاذر أن تخسر الجمهور، ويمكن القول أنها استسلمت له، وضعت قدرتها على ضبط حركته ومطالبه. الشارع في مثل هذه الظروف تغوّل، وهو يخيف المعارضة والحكومة معاً. أخطاء الحكومة جعلت الشارع حاداً غير منضبط، وبالتالي ضعف خطاب الاعتدال ودعاة الحلول الوسطى. هذه النتيجة كانت متوقعة حين شعر التيار المعتدل أنه مهمش ضمن جهاز السلطة وأنه من الصعب أن يحقق أياً من مطالبه لجمهوره العريض رغم انها مطالب مشروعة مثل: محاربة الفساد؛ والتوزيع العادل للثروة؛ وتحسين وضع الخدمات؛ وحل مشكلة السكن والبطالة؛ وأمثال ذلك.

وبعد كل ما حدث، كيف يمكننا الخروج من هذا المأزق الذي دخلنا فيه؟

لم تنضج حتى الآن دعوة الحوار بين الحكومة والمعارضة. وهي لا بد أن تنضج، حتى مع التصعيد الذي يحدث. لا خيار أمام الجميع سوى الحوار والاتفاق على مبادئ تولد من رحمها بحرين جديدة. يمكن توصيف ما نشهده بإرهاصات الحوار، فكل طرف يحاول أن يحقق القدر الأكبر من مطالبه ويتأكد من بعض ذلك قبل الجلوس على طاولة الحوار. إن تأخير الحوار سينعكس على الشارع تصعيداً، وسيؤدي الى انشطاره طائفيّاً أكثر فأكثر، وبالتالي قد نقاد الى الزوايا الحادة التي لا

خاصة في الجوانب الخدمية والمعيشية. ثم إن المشروع الإصلاحي لم يجدد نفسه وفق المستجدات وطموحات المواطنين. حدثت طفرة في البداية، ثم مضت الأمور رتيبة بطيئة. أيضاً، كان هناك من يقف بوجه الإصلاحات، أو لم يكن متحمساً لها، أو مدركاً لأهميتها، ما أدى الى انعكاس ذلك سلبياً على أداء مؤسسات الدولة واجهزتها. هذه الأمور وجدت مناخاً إقليمياً عاماً منذ التحولات في تونس ومصر، عكس نفسه في شكل تظاهرات واحتجاجات. وكان يمكن استيعاب الأمر لولا التخبط. بسبب عدم الاستعداد ربما. في أداء الجهاز الحكومي، ما فرّخ لنا مشاكل واحدة تتلو الأخرى، وما شوّه صورة البحرين التي ابتنتها خلال عشر سنوات، وأعاد النقاش في موضوع الإصلاحات من الصفر.

وينسب ما يمكن القول أيضاً بأن البحرين كانت ضحية وضع إقليمي جامد غير مشجّع على الإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان. وقعت البحرين تحت ضغوط من الدول المجاورة، حتى لا تذهب في الإصلاحات الى مديات تخرج تلك الدول المحافظة في تفكيرها وسلوكها.

ألم تتفاجأ المعارضة أيضاً بهذه الأحداث منذ الرابع عشر من فبراير؟

بحق أقول وهذا معروف لكثيرين: إن ما جرى كان مفاجئاً للمعارضة بقدر ما كان

المؤسسة الوطنية: تحدي الوجود

بأنفسهم وبقدرتهم على القيام بجهد طيب لخدمة وطنهم وشعبهم، وأن يبادروا الى العمل دونما كلل لرصد الأحداث وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، والمساهمة في البحث عن العلاجات الحقوقية المناسبة لها.

ثانياً - إن قيام أعضاء المؤسسة بنشاطهم، وإدراكهم الواعي للأوضاع السياسية المحيطة، سيمنحهم الفرصة لتأكيد استقلالية مؤسستهم، وينجح دورهم الحقوقي ويثبت للجميع بأن البحرين (شعباً وحكومة) بحاجة الى المؤسسة الوطنية لتكون ضمير الشعب حين تنتهك حقوقه، ومدافعاً صلباً أمام منتهكيها. لا قيمة لمؤسسة وطنية لا تدافع عن حقوق الإنسان في وقت الأزمات. من الضروري أن نحافظ على مؤسساتنا الحقوقية من أن تتعطل بفعل السياسة والسياسيين، أو أن تخسر استقلالها لصالح طرف غير الحقيقة.

ثالثاً - هناك فرصة لكي تمد المؤسسة جذورها في المجتمع البحريني، عبر إثبات شرعيتها حين تدافع بفاعلية ونشاط واضح وكثير عن الضعفاء والضحايا، وعبر التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وأن تكون صوت العقل الذي يرفض انتهاك حقوق المواطن من أي جهة جاء.

رابعاً - المشاكل الداخلية التي تعانيها المؤسسة تمثل تحدياً للأعضاء، وأن الأوان أن يحفزهم ما جرى للإسراع في ترتيب البيت الداخلي دون انتظار أو تردد أو شعور بأن هناك جهة فوقية تفرض إرادتها عليهم. تضامن الأعضاء يساعدهم اليوم على مواجهة أية مشكلة تعترضهم، بروح الفريق، وإحساس عارم بالمسؤولية الوطنية.

المؤسسة الوطنية مكسب للشعب يجب أن لا يضيع في أي ظرف من الظروف.

شئنا منها: الإحتجاج على عدم فعالية المؤسسة؛ وعدم مواكبتها لتطور الأوضاع الحقوقية والسياسية؛ وعدم توفر الإمكانيات الضرورية التي كان يجب توفيرها حسب الأمر الملكي الصادر بتأسيسها؛ وشعور بعض الأعضاء بأن المؤسسة فقدت مصداقيتها لدى الجمهور، بغض النظر عن دقة ذلك من عدمه.

لقد أثرت الأوضاع السياسية على عمل المؤسسة، خاصة في ظل الإستقطاب السياسي والطائفي الحاد، وجعلت أعضاءها يعيشون في ضغط نفسي كبير، آخذين بعين الإعتبار حقيقة أنهم جميعاً - والى الآن - لازالوا يقومون بعملهم بشكل تطوعي دونما مقابل وعلى حساب راحتهم الشخصية وراحة عوائلهم. وزيادة على ذلك فإن أعضاء المؤسسة ورثوا ملفات حقوقية متراكمة ومعقدة (مثل: ضحايا الفترة الماضية؛ التحقيق في قضايا التعذيب)، ولم تكن السلطة التنفيذية في مستوى من الحراك والفاعلية بحيث تتجاوب مع متطلبات المرحلة وملفات المؤسسة الوطنية. ولربما رأى بعض المسؤولين في السلطة التنفيذية أن المؤسسة الوطنية وكأنها جزء تابع لهم.

في ظل هذا الظرف، ماذا يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تفعل؟ هناك عدد من الأمور يمكن إدراجها على النحو التالي:

أولاً - في ظل الأزمة السياسية القائمة هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى لكل جهد حقوقي بحريني. إن الحاجة الى متابعة حقوق الإنسان وصرف الجهد على ذلك، تتضاعف في أوقات الأزمات وليس في أوقات الإنفراج، ما يعني ان أعضاء المؤسسة مطالبون اليوم بمضاعفة الجهد لا الإستقالة والذهاب الى المنازل. على الأعضاء أن يستعيدوا الثقة

كانت هناك مطالبات واسعة لتشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان. وقد تم تشكيلها بعد تباطؤ وتردد. لم يكن الأمر سهلاً، والقرارات لم تكن سريعة في مسائل توفير احتياجات المؤسسة كيما تنطلق في العمل، ولا تزال النواقص قائمة.

واجهت المؤسسة مشكلة كسب ثقة الجمهور الذي كان يطالب بأمر أكبر من أن تتحملها مؤسسة وليدة. وواجهت الإتهامات لمجرد أنها مؤسسة جاءت بقرار رسمي، وهذا هو حال كل المؤسسات الوطنية في العالم، وهو ما تنص عليه مبادئ باريس ذات العلاقة.

لكن التحدي الأكبر للمؤسسة الوطنية وأفرادها، جاء بعد محنة ١٥/١٤ فبراير الماضي. فما جرى في الشارع، وتداعياته السياسية والأمنية والإعلامية والثقافية والحقوقية والإجتماعية انعكس على المؤسسة وأعضاءها بشكل أشعرها بالشلل والعجز وعدم القدرة على اتخاذ المبادرة. وهذا في نظرنا طبيعي، وقد أصيبت به بعض مؤسسات الدولة العريقة، فما بالك بمؤسسة حديثة عهد تبحث عن فرصة لتنمو بمعزل عن المعوقات المحيطة بها؟

واحدة من تداعيات الأزمة، يتعلق برد فعلها على ما جرى وموقفها من سقوط الضحايا المتظاهرين. وقد أصدرت بيانين أدانت فيهما استخدام القوة المفرطة الذي أدى الى سقوط الضحايا وجرح العديدين، كما أعلنت تضامنها مع المطالب المشروعة التي ينادي بها الشعب، خصوصاً تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وشكلت لجنة لتقصي الحقائق وتوثيق الانتهاكات والبحث عن معالجات حقوقية سريعة مع كافة الجهات ذات الصلة.

حدث أيضاً، وهذا مهم، أن تقدم عدد من الأعضاء باستقالاتهم، لأسباب

الهكبة الدستورية التوافقية

ويوفر لي ولأبنائي الأمن والإستقرار؟ هذا السؤال مطروح لدى السنة والشعبة ويعبر عنه بصورة صريحة في الخطابات السياسية للطرفين.

كان يمكن أن يكون الجدال السياسي منحصراً بين (الدور) الشيعي والحكومة، لكن تأثيرات الأحداث الأخيرة بدت عميقة الى حدّ استدعت مطالب ضخمة لا يمكن الإستجابة لها بدون إجماع داخلي. وهنا، ظهرت انتفاضة سنّية ترفض الحوار بين طرفين يتجاهلانها. إذن نحن بحاجة الى نظام سياسي جديد قائم على تفاهات جديدة، بحيث يؤدي في النهاية الى تعديلات دستورية ضامنة، والى شكل من أشكال الديمقراطية التوافقية تحت سقف الملكية الدستورية. بهذا المعنى، قد تنتج البحرين نظاماً سياسياً يمكن أن يكون نموذجياً على مستوى المنطقة التي تشتعل بالثورات.

النظام التوافقي له مزايا وله مساوئ، كما في أي نظام سياسي آخر. والمهم أن يحفظ ويضمن النظام السياسي القادم، أيّاً كان إسمه، وربما من خلال مساومات حوارية، مصالح كل الفرقاء، بمن فيهم العائلة المالكة.

قد يعتبر البعض بأن هذا النظام التسويي ينطوي على تراجع، فالشعور العام كان يفترض أن البحرين تجاوزت الإنتماءات المذهبية فضلاً عن أن تتحكم في العملية السياسية. بيد أن لا حلّ بدون توافق الأطراف الثلاثة: الشيعة والسنة والعائلة المالكة. لا أحد يستطيع أن يلغي الآخر. لقد جربت البحرين ذلك من قبل؛ والبعض يعتقد أن ما يحدث الآن كان بسبب محاولات الإلغاء السابقة. لا القوة، ولا التهميش، ولا التمييز، ولا الشارع ومظاهراته، ولا العنف، ولا القبليّة، ولا الطائفية وتأجيجها بقادرة على إلغاء موازين القوى بشكل راديكالي لصالح طرف على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

فعلاً البحرين أمام استحقاق سياسي. فليكن قادتها بمستوى المسؤولية.

لا يستطيع أحد أن يخفي حقيقة وجود انقسام طائفي في البحرين. يصعب على البعض الإعتراف بذلك، ولكن وجوده حقيقة.

الإنقسام الطائفي ليس جديداً. وهو هذه المرة لا علاقة له بالحريات الدينية، بل بصلب الموضوع السياسي.

أي أن الإنقسام بين (الفتاح) و (الدور)، بالرغم من أبعاده الإجتماعية المتأزمة، إنما هو انقسام سياسي بالدرجة الأولى، بحيث جرى استثمار الإنتماءات الطائفية في الصراع على المنافع السياسية (السلطة)، وهذا ما يحدث دائماً في كثير من بلدان العالم، حيث تثمر الإنتماءات الفرعية في عملية الصراع السياسي.

ظهور (الشارعين السنّي والشيعي) كان بفعل المخاوف أن تؤكل حقوق أتباع كل مذهب وشارع، سواء كانت تلك الحقوق سياسية أم اقتصادية وتنموية، بحيث ولدت تلك المخاوف على المصالح قلقاً في المجتمع، وهو ما كشفت عنه التعبيرات الطائفية لدى الشارع، وحتى لدى بعض النخب التي ترى نفسها (ليبرالية) أو (علمانية).

الإنقسام أخذ أبعاداً خطيرة في البحرين، في ظل ضعف الحوار بين قيادات السنة والشيعة السياسية والدينية. ولا يبدو أن هناك حلاً للمخاوف المشتركة بدون التركيز على الأصل السياسي للمشكلة، وهو توزيع السلطة والثروة، فالمشكلة ليست متعلقة بطبيعة النظام السياسي الذي يطمح البحرينيون اليه، فحسب. فهناك من لا يريد ديمقراطية تأخذ منه بعض امتيازاته. الديمقراطية العددية صعبة التنفيذ في بلدان عديدة تتمتع بتعديلات أثنية وطائفية وقبليّة وغيرها.

منذ ١٤ فبراير الماضي تأكد أن هناك نظاماً سياسياً سيولد من جديد في البحرين. هذا ما بشر به الكثير من المحللين وبعض رموز الحكم أنفسهم بعبارات مختلفة، وهذا ما ولد خشية وقلقاً لدى الفئات المذهبية المختلفة: هل سيخدم هذا النظام الجديد مصالحهم، وحقوقهم،

المرصد يدين استخدام القوة المفرطة

أعرب مرصد البحرين لحقوق الإنسان في (٢٠١١/٢/١٦) عن بالغ أسفه للمصادمات التي وقعت بين قوات الأمن والمتظاهرين يومي ١٤ و ١٥ فبراير الماضي، والتي أدت الى وفاة شخصين ووقوع عدد من الجرحى، معرباً عن تعازيه لذوي الضحايا، ومطالباً السلطات بالتحقيق السريع في أسباب استخدام القوة المفرطة وغير المبررة تجاه المتظاهرين، ومحاسبة المتجاوزين.

ورأى المرصد في بيان صدر عنه أن مجمل الأحداث التي وقعت مؤخراً تمثل تراجعاً غير مقبول لأوضاع حقوق الإنسان، داعياً مختلف الأطراف الحكومية والسياسية المحلية الى المحافظة على ما تم إنجازه في هذا المجال - خلال عقد من الزمن - وعدم التفريط به. وتابع المرصد، بأن الأحداث الأخيرة تكشف بأن هناك حاجة ماسة الى مراجعة وتقييم ما

تم إنجازه في الميادين السياسية والإجتماعية والحقوقية، وذلك من أجل تدعيم الإصلاحات القائمة بزخم جديد بما يعيد الحيوية لأجهزة الدولة، ويعمق تفاعل المواطنين مع برامجها، ويمتص السلبيات وجوانب التقصير في حال حدوثها.

وألحَّ مرصد البحرين في بيانه على أن التظاهر حقَّ كفله الدستور البحريني، كما كفله ميثاق العمل الوطني؛ مشيراً الى أن من حق المواطنين أن يعبروا عن أنفسهم ومطالبهم باستخدام الوسائل السلمية، شرط أن يحترموا الممتلكات العامة والخاصة، ويتجنبوا الإعتداء عليها.

وطالب المرصد مسؤولي الأمن باعتماد الحكمة والروية في معالجة التظاهرات التي لم تحصل على موافقة رسمية للإنطلاق حسبما يتطلبه القانون، وأن يؤكّدوا على عناصر

الأمن - وتحت طائلة المسؤولية - بعدم المبادرة في استخدام القوة بما في ذلك الرصاص المطاطي وطلقات الشوزن والتي أدت الى جرح وإعاقة العديد من المتظاهرين.

وفي ختام بيانه، أعاد مرصد البحرين لحقوق الإنسان التذكير بضرورة الإلتزام بمواد الدستور وميثاق العمل الوطني وبالقوانين الناظمة لحياة المواطنين وحررياتهم، وإلا فإن البديل لذلك هو الانفلات لا دولة القانون، والإستبداد وليس الإصلاح والحرية. وأعرب المرصد عن قناعته بأن الإهتمام يجب أن ينصب في المستقبل القريب باتجاه إحداث نقلة في ميدان الإصلاح السياسي والحرية العامة، وإن هذا هو الرد على الأوضاع المتأزمة والتي يعود بعض أسبابها الى الجمود في بعض مفاصل أجهزة الدولة السياسية والخدمية.

... ويحذر من الطائفية وتأخير الحوار

قال مرصد البحرين لحقوق الإنسان في بيان له (٢٠١١/٣/٣)، بأن تأخير الحوار بين الحكومة والقوى السياسية قد يؤدي الى مضاعفات خطيرة شهدنا بعضاً من آثارها السلبية في اتساع الفجوة الطائفية، وتساعد حدة الخطاب الطائفي، ما يهدّد نسيج المجتمع البحريني بالتمزق.

ودعا المرصد القوى السياسية والحكومة الى تقديم تنازلات متبادلة من أجل تسريع التوافق الوطني،

والخروج من الأزمة، وإيقاف الشرر المتطاير منها، ومن ثم إعادة تأسيس الوضع السياسي عبر الحوار الوطني الجامع لمختلف الأطراف على قواعد المساواة واحترام حقوق الإنسان ومبادئ العدالة.

وفي ذات الإتجاه، طالب المرصد بتسريع عمل اللجنة التي تحقق في الأحداث، وأن تعرض نتائج عملها على الشعب من خلال وسائل الإعلام، وأن تطلع الرأي العام المحلي والدولي

على ما أنجزته حتى الآن، والخطوات التي تؤكد شفافتها ومهنتيتها. وكان رئيس المرصد حسن الشفيعي قد أكد على حق المواطنين في التعبير عن رأيهم سلمياً وحضارياً، مع الحفاظ على المصالح العامة والخاصة، وعدم التعرض لمؤسسات الدولة، واحترام حقوق الآخرين ومصالحهم، معتمدين على خطاب وطني صادق بعيد عن التشنّج، ويؤكد على الوحدة الوطنية ومصالح الوطن العليا.